

العراق القادم لمن؟



التي بنوها، وما زالوا يبنونها على رمال. واستطرادا، فإن العراق القادم ليس لهم، أبدا أبدا، بل لشعب أبي ذكي زكي شجاع سوف ينهض مجددا من غفوته الـ"كرونية" اللعينة، عن قريب، ليكنس الوطن مما علق به من زعانف وجراثيم. فهذه فرصته الأخيرة، ولن تتكرر. فظروفها مواتية وفرص نجاحها جاهزة، فإن ضاعت هذه المرة فلن تعود، ولن تقوم لنا بعدها قائمة.

واضاف ان "ضمان حقوق الموظفين والبيشمركة وإرسال رواتبهم الشهرية ومستحقاتهم، وكذلك ضمان تنفيذ الاتفاق النفطي السابق مع حكومة عادل عبدالمهدي، والذي يضمن وصول أموال الموازنة إلى الإقليم هي أبرز المطالب الرئيسية للأكراد في الوقت الحالي".

وعلى نفس الصعيد كشف النائب عن تحالف الفتح كريم عليوي عن خلاف آخر في بيت تحالف زعيمه هادي العامري وبين الكاظمي، قائلا إن "الكتل السياسية الشيعية والسنية ترفض تولي الأكراد منصب وزير المالية، لأنهم يتعاملون مع العراق كدولة أخرى وليس جزءا منها"، مبينا أنه "في الملف المالي فقط، نجد الإقليم يتعامل مع العراق ويطالب بمستحقاته من دون دفع إيرادات النفط".

هذا من جانب. ومن جانب آخر برزت خلافات أخرى جادة وحادة بين تحالف الفتح، (جماعة هادي العامري)، وبين الكاظمي حول حصة التحالف في الحكومة الانتقالية. فجماعة العامري تريد جهاز المخابرات ومستشارية الأمن الوطني، وهو ما يرفضه الكاظمي الذي يرفض تسليم جهاز المخابرات لأي كتلة، ويفضل أن يُدار بالوكالة من قبل أحد نوابه في الجهاز.

كما يريد الكاظمي تغيير مستشار الأمن الوطني بشخصية أخرى غير فالح الفياض، إلا أن الفياض متمسك بمنصبه.

خلاف آخر بين جماعة محمد الحليوسي وإياد علاوي. فقد أصبح

اخرس وعبد مامورا، ورئيس وزراء منزوع الدسم والصلاحيات، وإما يعتذر كما اعتذر من كان قبله، ومن كان قبل قبله، ويرجع ويستريح.

وتعالوا نتائج المعارك الدائرة هناك. ونبدأ برئيس إقليم كردستان نيجرفان بارزاني، الذي قال إن "موقفنا من دعم الكاظمي لتشكيل الحكومة سبق وأعلننا عنه، ولا نلنا على موقفنا، كما نريد أن يأخذ الكاظمي بنظر الاعتبار مطالبنا، وحاليا هناك وفد في بغداد للتباحث حول هذه المطالب".

العراق القادم لشعب أبي ذكي زكي شجاع سوف ينهض مجددا من غفوته الـ"كرونية" اللعينة، عن قريب، ليكنس الوطن مما علق به من زعانف وجراثيم. فهذه فرصته الأخيرة ولن تتكرر

أما عضو برلمان إقليم كردستان عن الاتحاد الوطني الكردستاني عثمان كريم، فقد قال بصراحة أكثر إن "أبرز مطالب الأكراد تتمثل في الاعتراف بحقوق الإقليم الدستورية، والتعامل معه ككيان مستقل غير مؤسسته الرسمية، ويتم التفاهم معه على المناصب المخصصة للأكراد على هذا الأساس".

تونس تحت مطرقة التكفيريين

فاروق يوسف كاتب عراقي

ما يجري تحت قبة البرلمان التونسي خطير إلى درجة يمكن معها اعتباره تمهيدا لانقلاب على الديمقراطية وعلى مبادئ الثورة التونسية. وهو ما حذر منه الكثيرون في وقت سابق في محاولة منهم لثني النواب عن انتخاب راشد الغنوشي رئيسا للبرلمان.

ما حدث قبل أيام يؤكد أن ذلك التحذير قد بُني على أسس واقعية. "لا يجب الخجل من التكفير لأنه حكم شرعي"، ذلك ما صرح به أحد ممثلي ائتلاف الكرامة الإسلامي في البرلمان، ليرد عليه رفقة في الائتلاف "لا نستحي من التكفير كحكم شرعي ورد في الإسلام".

كانت زعيمة الحزب الدستوري عبير موسى هي المقصودة بشكل مباشر. ولكن هناك جريمة هي أكبر من الدعوة إلى اغتيال نائبة وأكثر سعة من مساحة البرلمان لتشمل تونس كلها. تلك هي جريمة تبني التكفير والتلويح به من قبل كتل سياسية هي جزء من السلطة التشريعية.

لقد عدنا إلى زمن التكفير مرة أخرى. ذلك الزمن الذي اعتقد البعض أن تونس قد غادرت بعد أن دعت ثمنه الباهظ بسقوط عدد من خيرة أبنائها ضحايا ظلمته العمياء، التي لا تفرق بين الموقف الفكري المنتج على الحياة المعاصرة، والموقف المعادي للدين.

التكفيريون لا يملكون ما يؤهلهم لفهم ظاهرة الاختلاف الفكري لذلك فإنهم يرون في كل ما ينتج العقل البشري من أفكار عناوين للكفر. وهو ما يضع أقوال النابيين في موضع، يكون من خلاله البرلمان التونسي بمثابة وكسر سري يواي إرهابيين يخطون للانتقام من المجتمع.

هناك دعوة صريحة إلى اللجوء إلى العنف والتخريب عليه لتطبيق الشريعة. لقد تبنت التخطيمات الدينية المتشددة تلك الدعوة في أوقات سابقة، وهو ما جعلها تقبل بالإرهاب باعتباره حلا لأزمته، أما أن تتطرق تلك الدعوة المفارقة للحس السياسي التي تخترق القانون في ظل حماية السلطة التشريعية أي سلطة القانون، فذلك ما يشكل تهديدا عظيما لسلامة الدولة وللسلم الأهلي.

حرب أردوغان على كورونا

في قرارات حظر التجول التي صدرت بعد العاشر من أبريل تدارك النظام التركي الخطأ ويات يعلم الشعب برغبته في إغلاق البلاد قبل أيام. ولكن ذلك لم يكف لاستعادة ثقة الشارع بقرنته على إدارة الأزمة، وذلك لثلاثة أسباب. الأول هو أن الأتراك باتوا يتوقعون الأسوأ بعد فشل تقديرات الحكومة للفترة الأولى من انتشار المرض. والثاني أن الوباء القتي بظلاله على الاقتصاد المتعب أصلا بسبب مغامرات أردوغان. والثالث هو أن المعارضة التركية، بتخطيط ومن دون تخطيط، قررت مواجهة أردوغان في حربيه غير المعلنة عليها بحجة مكافحته لوباء كورونا في البلاد.

كل هذا الربع الذي نشره الوباء حول العالم لم يبدد خوف السلطان من المعارضة. لم يشغله عن ملاحقة رموزها وشخصها وملاحقة كل كلمة وفعل يصدر حتى عن المؤيدين لها. لم يجرؤ على الإفراج عن عشرات الآلاف من معتقلي الرأي والسياسيين الذين عارضوه، لم يجرؤ حتى على استجعال محاكمتهم. كان الخيار الأسهل بالنسبة له هو تركهم يواجهون خطر العدوى بالفايروس والموت داخل السجون.

بحجة أنهم إرهابيون ومصيرهم هو الهلاك سواء بالمرض أو بأحكام الإعدام. في زمن كورونا بات أمام أردوغان فرصة لاعتقال المعارضة لأسباب أخرى غير تهمة الإرهاب. يمكن له اليوم أن يعتقلهم لنشر الشائعات الاستغرابية كما بسميها وزير الداخلية سليمان صويلو. كما يمكن له أيضا إغلاق حساباتهم البنكية وملاحقتهم بتهمة جمع تبرعات غير قانونية لمساعدة الأسر المتضررة من الوباء. فقط أردوغان وحكومته هم من يحق لهم جمع التبرعات من الناس لهذا الغرض.

ربما يبتهل أردوغان شكرا للوباء اليوم. فهو ليس فقط منحه أدوات جديدة للتضييق على المعارضة وملاحقتها، وإنما أتاح له التهرب من استحقاقات كان قاب قوسين أو أدنى من المساءلة فيها. كل الأزمات الاقتصادية التي كانت تضغط على البلاد بسبب مغامراته، يمكن اليوم أن تدرج تحت ميزانيات الوباء.

لأردوغان أحلامه السياسية والحزبية والاقتصادية في حربه باستخدام كورونا وليس في حربه على كورونا. هذه الأحلام تعكس ممارسات وأحكام استبدادية تحت حماية البرلمان المتماهي مع السلطان. مديرة قسم تركيا بمنظمة هيومن رايتس ووتش، إيما سنكلير، وب، تقول إن الأمر لا يتعلق بالسلطة، فنظام أردوغان المركزي لا حاجة له إلى المزيد من السلطة. ربما أصابت الخبرة في

جرت الرياح عكس ما تشتهي سفن السلطان، ويات النظام الصحي التركي يئن تحت وطأة الأعداد المتزايدة من المصابين بكورونا. تحولت البلاد إلى بؤرة للوباء تجاوزت الصين في إصاباتاها، وبتت من الدول الخمس الأكثر ابتلاء بجائحة كورونا عالميا. وهنا برزت الحاجة لإجراءات العزل والإغلاق على غرار دول كثيرة.

لأردوغان أحلامه السياسية والحزبية والاقتصادية في حربه باستخدام كورونا وليس في حربه على كورونا. هذه الأحلام تعكس ممارسات وأحكام استبدادية تحت حماية البرلمان المتماهي مع السلطان

تقول المعارضة التركية إن أردوغان تجاهل مطالب رؤساء البلديات بفرض إجراءات إغلاق مبكرة على الولايات. وبقي يظن أن البلاد منيعة أمام احتمالات التمدد الأقي للمرض، حتى باغته وانتشر كما النار في الهشيم. حينها فقط أدرك أن حساباته ليست دقيقة ولا خيار سوى حظر التجول. الخوف من الكارثة دفع بحكومة أردوغان لاعتماد حظر تجول لاحقا أن العجز يكمن في رصد الفايروس وليس في دخوله، بدأ يروج لفكرة أن تركيا تمتلك نظاما صحيا لا يقهر ويستطيع احتواء الوباء بكل تداعياته، حتى أنها تستطيع مساعدة دول تقهرت أمام الجائحة.



العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk